

البناء

لقاء في بلدية بعلبك حول خارطة طريق مكافحة تلوث بحيرة القرون ونهر الليطاني

الحاج حسن: لوضع برنامج تنفيذي بمهل زمنية واضحة

المشوق: لتعزيز التعاون بين الوزارات والإدارات والمجالس البلدية



خلال اللقاء في فندق كنعان

استضافت بلدية بعلبك اللقاء الـ 21 للجنة الإشراف على حسن تطبيق خارطة الطريق لمكافحة تلوث بحيرة القرون ونهر الليطاني، في قاعة «فندق كنعان» في بعلبك، برعاية وزير الصناعة حسين الحاج حسن، ومشاركة وزير البيئة محمد المشوق وقبعاليات.

استهل رئيس بلدية بعلبك العميد حسين اللقيس اللقاء متمنياً «التوصل إلى نتائج إيجابية وحلول سريعة لكل مشاكل التلوث الناجمة عن النشاطات الإنسانية في بلدنا، لأن مشكلة تلوث مياه الليطاني بات تأثيرها السلبي على ميايدنا حياتنا على الصعيد كافة، وهي تشكل تهديداً جدياً على البيئة والصحة العامة ابتداءً من منطقة بعلبك باتجاه البقاع الأوسط والبقاع الغربي ووصولاً إلى الجنوب وبيروت وعمق قسم من منطقة جبل لبنان».

وطالب اللقيس مؤسسة مياه البقاع «بإيجاد مصادر مياه شفة بديلة في بعلبك عن الآبار التي تلحق الضرر بحوض نبع البياض ونهر رأس العين، لأن جفاف مياه النهر أدى إلى مشكلة بيئية وصحية مزعومة، فمن جهة يهدد بتقلص المساحات الخضراء في البساتين ومن جهة ثانية يلجأ البعض إلى ري المزروعات بمياه الصرف الصحي نتيجة شح المياه».

ولفت المشوق، من جهته، إلى أنّ «نهر الليطاني هو شريان حيوي يمتد 170 كيلومتراً من الخبز والطعام، ونحن أسأتنا إلى الليطاني وعلينا تنظيفه وإزالة الضرر والمخاطر عنه، ولا يجوز أن نبقي من المتفرجين».

وشدّد على أهمية «تكريس التعاون بين الوزارات والإدارات الرسمية والمجالس البلدية خدمة للبيئة والصحة اللبنانيين وإزدهار اقتصادهم».

وقال: «لم يفض أكثر من شهرين على اجتماعنا السابق، إلا أنكم فوجئتم ربما من حجم النشاطات التي استطعنا إنجازها خلال هذه الفترة، بفضل جهود أعضاء هذه اللجنة ورغبتهم في التغيير، وأذكر منها: موافقة مجلس الوزراء في 2 حزيران الماضي على اتفاقية قرض 55 مليون دولار من البنك الدولي لتنفيذ خارطة الطريق لمكافحة تلوث بحيرة القرون، على أمل أن يلحق البنك الدولي بقرض إضافي بحجم 80 مليون دولار لاستكمال أعمال السنة الأولى، وتم إدراج مشروع مرسوم إنشاء الضلمة البيئية، وتحديد عدد أعضائها وتنظيم عملها على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المقبلة، كما شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية لموضوع تلوث نهر الليطاني برئاسة نائب رئيس

المجلس الوزراء وعضوية وزراء الزراعة والأشغال العامة والتغل والصناعة والمياه والصحة العامة والبيئة ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب، ومجلس الإنماء والإعمار والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني».

واعتبر أنّ «التحدي في سبعة مجالات هي: إقرار مشاريع القروض في السرعة الممكنة من قبل المجلس النيابي لا سيما مشروع القرض الأخير من البنك الدولي، إقرار اقتراح القانون البرنامج بهذا الخصوص والذي يطال الحوضين الأعلى والأسفل لنهر الليطاني، الإسراع في التنفيذ، خاصة ما له علاقة بالاستثمارات والمناصات وتوقيع العقود، بت موضوع التشغيل والصيانة للمنشآت القائمة

والمستقبلية لجهة الاتفاق على مصادر التمويل وكالة التنفيذ، إبرغام المؤسسات الصناعية على الالتزام بالمعايير البيئية تحت طائلة الإغلاق وسحب الرخصة، مع الإشارة إلى أنّ وزارة البيئة أعدت بالتعاون مع وزارة الصناعة ومصرف لبنان والبنك الدولي والحكومة الإيطالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الجهات، برنامج دعم للصانع في هذا المجال، للتشدد في الرقابة ومنع التعديل والصرامة في تطبيق القوانين والأنظمة المرعية بالتعاون مع المحامين العاملين البيئيين وقضاة التحقيق في شؤون البيئة الذين تم تكليفهم استناداً إلى القانون 251 - 2014، وتكريس مبدأ الإدارة المتكاملة للأحواض في التخطيط والتنفيذ».

اجتماع في بعلبك لمتابعة مشاكل انقطاع مياه الشفة عن المحافظة

عقد في مبنى مصلحة مياه البقاع في مدينة بعلبك وبدعوة من مديرية البقاع في لجنة العمل البلدي في حزب الله، اجتماعاً خصص للتداول في المشاكل المتفاقمة لانقطاع مياه الشفة في بعض قرى وبلدات محافظة بعلبك الهرمل ووضع الآليات التي تؤدي إلى حلول سريعة لبلدات: بريثال، حور تلاء، الطيبة، الخريبة، النبي شيت، العين، النبي عثمان و بعلبك.

حضر الاجتماع رئيس مجلس الإدارة في المصلحة مارون مسلم وفريق عمل المصلحة في بعلبك الهرمل في الصيانة والتوزيع، ومسؤول التشغيل المهندس حسين الموسوي وفريق عمله بالإضافة إلى مدير العمل البلدي حسين النمر ومعاونه هاني فخرالدين، رئيس بلدية حورتعلا علي المصري، رئيس بلدية بريثال الشيخ أحمد إسماعيل، ممثل بلدية الطيبة عبدالله العفقي.

وتم التوافق على وضع هذه البلديات الثلاث في سلم أولويات برامج وأعمال المصلحة والمشغل. وقد شكلت لجنة لبلدة بريثال وأخرى لبلدة حورتعلا على أن تعقد الأولى اجتماعاً عند العاشرة من صباح يوم الجمعة المقبل في مبنى البلدية والثانية عند العاشرة من صباح يوم الاثنين في الأول من آب، في مبنى بلديتها لوضع آليات منمطة ومدروسة لتنفيذ الخطة الرامية إلى تأمين المياه إلى المشتركين بشكل عادل وأقسام المجال أمام المواطنين للمبادرة إلى تقديم طلبات اشتراك سنوية للمصلحة وبالتالي ضبط العيارات وتحضير محاضر ضبط لكل مخالف يتعدى من جديد على مصادر مياه المصلحة، على أن يسبق ذلك إطلاق حملة إعلامية لتوعية المواطنين وتعرفهم حقوقهم وواجباتهم.

بيروت المدينة الثانية الأكثر غلاءً بين 76 مدينة

في الدول ذات الدخل المتوسط

وقد وردت نتائج الدراسة في التشرة الأسبوعية لمجموعة «بنك بيبولس».

ويحسب مؤشر أسعار المستهلك العالمي، فإنّ كلفة السلع الاستهلاكية في بيروت أعلى من تلك في أكرا في غانا، مدريد في إسبانيا وكشيشينير في كندا، وأقل كلفة من أسعار السلع الاستهلاكية في كل من مدينة توكسون وأوكلاهوما سيتي في الولايات المتحدة، وبلفاس في المملكة المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإنّ كلفة السلع الاستهلاكية في بيروت أقل من تلك في لواندا في أنغولا بين المدن في الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع، وأقل من تلك في مدينة الكويت، ودبي، والدوحة فقط بين الدول العربية. واحتلت مدينة هاميلتون في برمودا المركز الأول عالمياً كلفة المعيشة، وحصلت العاصمة بيروت على نتيجة 62.65 نقطة، وهو ما يعني أنّ أسعار السلع الاستهلاكية في بيروت هي أقل بنسبة 37.35 في المئة من تلك في مدينة نيويورك.

وصنّفت بيروت في المركز 66 عالمياً، والثالث بين المدن

أشارت الدراسة نصف السنوية لسنة 2016 التي أعدتها قاعدة البيانات العالمية Numbeo عن كلفة المعيشة، إلى أنّ بيروت احتلت المرتبة 181 بين 372 مدينة عالمياً والمركز الرابع بين 18 مدينة عربية صنّفها الدراسة. وقد صنّفت بيروت بأنها المدينة الثانية الأكثر غلاءً بين 76 دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع المشمولة في المسح، وعند احتساب عدد المدن المدرجة في مسح كانون الثاني 2016 والمسح النصف سنوي لسنة 2016، تتراجع مرتبة بيروت من مركزاً من المرتبة 138 إلى مسح كانون الثاني 2016 إلى المرتبة 155 في المسح نصف السنوي لسنة 2016، ما يعكس انخفاضاً سنوياً في كلفة المعيشة في العاصمة اللبنانية.

وتقوم Numbeo كلفة المعيشة في كل مدينة على أساس مؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر أسعار الإيجارات، وتُسند المؤشرين إلى مدينة نيويورك الأميركية للمقارنة، ومؤشر أسعار المستهلك هو المؤشر الرئيسي لأسعار السلع الاستهلاكية والتي تضمّ محال البقالة، والمطاعم، ومراكز التقل والمراقف العامة.

نمو قيمة معاملات المبيع العقارية

ومساحات البناء المرخصة 8,4 في المئة سنوياً

شهد القطاع العقاري اللبناني تحسناً في الأداء خلال الشهر السادس من العام الحالي، وذلك بعد تسجيله أداء هزيلًا في الشهر الخامس منه. وفي التفاصيل، تبين إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية ارتفاعاً بنسبة 5.21 في المئة في عدد المعاملات العقارية خلال حزيران 2016 إلى 4909 معاملات، مقابل 4666 في الشهر السابق. وبحسب التقرير الأسبوعي الصادر عن «بنك الاعتماد اللبناني» والنشرة الأسبوعية الصادرة عن «بنك بيبولس» (Lebanon This Week)، تطورت قيمة المعاملات العقارية بنسبة 7.94 في المئة على أساس شهري إلى 662.11 مليون دولار، من 613.43 مليون دولار في أيار. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط قيمة المعاملة العقارية الواحدة بنسبة 2.59 في المئة في حزيران إلى 134877 دولار، من 131468

دولار في أيار، غير أنه زاد بنسبة 9.79 في

حتى يكون هناك تعاط متكامل واستراتيجية يعالج كل أبعاد المشكلة من التلوث البيولوجي الناتج عن الصرف الصحي إلى التلوث الكيميائي الناتج عن التلوث الصناعي والزراعي والمنزلي، ويعالج الاعتداءات على حرم النهر والبحيرة وملف النقابات الصلبة والسائلة التي تصب في النهر».

ورأى أنّ «الرؤية الاستراتيجية يجب أن تشمل على برنامج تنفيذي واضح بمهل زمنية واضحة ويتمويل واضح وبمسؤوليات واضحة، ضمن مشروع وطني متكامل».

وطالب البلديات والإتحادات البلدية «بإجراء مسح لكل المؤسسات والورش الصناعية في نطاقها، وإعداد دراسات تحدد الاحتياجات في موضوع شبكات الصرف الصحي لإنجاز النواقص بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الطاقة والمياه».

وشدّد على أهمية «الجودة في التنفيذ لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ولحظ عقود التشغيل».

وقال: «الناس تروي مزروعاتها من مياه الصرف الصحي على طول مجرى نهر الليطاني، والسبب هو عدم إقامة الدولة لمشاريع الري، فمشروع بركة اليمونة بدأ العمل به قبل ست سنوات على أساس انتهاء أعماله قبل ثلاث سنوات، لكنه لم ينته بعد، وتوقف تنفيذ سد العاصي، ولم تنفذ مشاريع ري في البقاع الأوسط والبقاع الغربي، الدولة مقصرة وفاشلة بالمقابل لا يحق للمواطن أن يروي المزروعات بمياه الصرف الصحي، هذا الأمر يحتاج إلى علاج وإلى جرة في العلاج».

وتابع: «المسؤولية الكبرى على الدولة، ولكن كل إنسان مسؤول، وعلى البلديات مسؤولية أيضاً، هناك أقسام من مجرى نهر الليطاني ترمى فيها الردييات والبقايا والفضلات والنفايات، يجب ألا نخاف من أحد عندما يكون هناك مشكلة عامة».

وأعلن الحاج حسن أنّ «هناك أعداداً كبيرة من الناشرين السوريين يسكنون بالقرب من مجرى نهر الليطاني، وتصب نفاياتهم الصلبة والسائلة في النهر، وقد ترك لنا المجتمع الدولي التبعات الناجمة عن النزوح السوري والتي لا تقل عن مليار دولار خلال السنوات الأربع».

ولفت إلى أنّ «العمل جارٍ من قبل الوزارات والإدارات والهيئات لمعالجة تلوث مياه نهر الليطاني، ولكن يجب تسريع العمل والدفع به أكثر ورغبته ومخاطبة المجتمع الدولي لمساعدتنا في التخلص من هذه المشكلة الكبرى».

المياومون يواصلون إضرابهم



ربيع الصايغ أضرّب عن الطعام حتى تحقيق المطالب

شفيق الهاوية في لقمة عيش أولادنا ومصيرنا ومستقبلنا، وبعدما وجدنا أنفسنا في مهب الريح السياسية التي تتجاذبنا بينا وشمالا، نحن مياومي مؤسسة كهرباء لبنان في

تواصل الإضراب الذي يقفده المياومون لليوم السادس على التوالي، وقد بدأ أحد المياومين ويدعى ربيع الصايغ، إضراباً عن الطعام حتى تنفيذ مطالب المياومين. وأكد الصايغ من داخل الخيمة التي نصبها داخل مبنى المؤسسة في بيروت أنه اختار الموت مضرباً عن الطعام دفاعاً عن لقمة أطفاله.

وفي الهرمل واصل المياومون إضرابهم للمطالبة بالتثبيت وعدم التجديد للشركات المشغلة، وقد ألقفوا صباح أمس أبواب الشركة مؤكداً عدم السماح بتقديم أي خدمات.

من جهة أخرى، صدر عن مياومي معمل الجبة الحراري، بيان جاء فيه: «بعد متابعتنا للأحداث المتسارعة على صعيد إضراب زملائنا في مؤسسة كهرباء لبنان منذ ستة أيام، وبعدما لمسنا أننا أصبحنا على

10 مصارف لبنانية ضمن الألف الأكبر عالمياً

أعلنت الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية، أنها أجرت دراسة تحليلية بالاستناد إلى بيانات نشرتها مجلة «دي بانكر» الصادرة في شهر تموز، وتضمنت أكبر ألف مصرف في العالم بحسب الشريحة الأولى لرأس المال، وأظهرت دخول 85 مصرفاً عربياً ضمن أكبر ألف مصرف في العالم، منها 10 مصارف لبنانية، هي بحسب الترتيب: «بنك عودة»، «بنك لبنان والمهجر»، «فرنسنبنك»، «بنك بيبولس»، «بنك البحر المتوسط»، «بنك بيروت»، «بنك سويسنيته جنرال»، «البنك اللبناني الفرنسي»، «الاعتماد

«بنك بيروت والبلاد العربية».

واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بالنسبة إلى عدد المصارف المدرجة في اللائحة (20 مصرفاً)، ثم السعودية (12 مصرفاً)، ولبنان (10 مصارف)، وقطر (10 مصارف) والبحرين (9 مصارف)، والكويت (8 مصارف).

في مقابل ذلك، تصدرت المصارف السعودية بالنسبة إلى حجم الموجودات الإجمالي، والتي بلغت نحو 579 مليار دولار.

العكاريون يدقون ناقوس الخطر

حول تلوث نهر عين القمر

تلوث من الهواء ومياه الأنهر التي أصبحت نسبة تسعين في المئة منها مجاريه والتي يعتصمها المزارعون لري الأراضي وهي التي تروي قسماً كبيراً من أراضي عكار».

ولفت الرافعي وخليق باسم بلديتي القرية وبيت أيوب إلى «المعاناة اليومية مع النهر الذي بدلاً من أن يكون موقعاً سياحياً بيئياً تحول إلى مصدر للتلوث والأوبئة».

وانتقل الجميع إلى بلدة مشمش ووقفوا إلى جانب النهر واضعين الكمامات على أفواههم.

وأخيراً تحدث العرييني باسم الجميع وقال: «في حال لم تتم الاستجابة سنلجأ إلى الاعتصامات المفتوحة أمام السراي الحكومية وفي مختلف المناطق... صححتنا وصحة أطفالنا في خطر».

كما ناشدوا الإتحاد الأوروبي للمساعدة في هذا المجال.

شهرين بأعمار مختلفة من الأمراض السرطانية لمواطنين تقع منازلهم إلى جانب النهر، فضلاً عن الروائح الكريهة والمناظر المعزّرة».

وتنادى العرييني رئيس الحكومة تمام سلام ووزیر البيئة محمد المشوق ومجلس الإنماء والإعمار ورئيسه نبيل الجسر ووكالة المصنّف «بإيقاف جرد عكار ووقف العمل عليها وعن صحة أهلها والإفراج عن الملف العالق في الأراج منذ ما يقارب الخمسة عشر عاماً لإنشاء صرف صحي لكل البلدات مع محطة تكرير».

وأشار إلى أنّ «كل الدراسات والتنازلات من الملاكين ملحوظة في الملف ولكن للأسف ما زال الملف معلقاً في مجلس الإنماء والإعمار».

وتحدث رئيس بلدية مشمش الذي وصف الواقع بـ«الكارثي»، وقال: «إننا مهددون بالموت من جراء

دقّ رئيس بلدية فينديق عكار أحمد عبد العرييني ناقوس الخطر، داعياً المسؤولين إلى «الإسراع في إنقاذ بلدات عكار الجردية من التلوث البيئي لنهر عين القمر الذي ينبع من فينديق مروراً لمشمش القرية بيت أيوب وصولاً حتى سد الجارد إلى البحر».

وأشار إلى أنّ «عمل الدراسات والتنازلات من الملاكين ملحوظة في الملف ولكن للأسف ما زال الملف معلقاً في مجلس الإنماء والإعمار».

وتحدث رئيس بلدية مشمش الذي وصف الواقع بـ«الكارثي»، وقال: «إننا مهددون بالموت من جراء

«شنايدر إلكترونيك» تطلق برنامج

«سيدز أوف هوب» لمساعدة الحرفيين



ما يصل إلى نحو 234 أستاذاً للتدريب، فيما أفاد منه نحو 1400 طالب من سماته.

ويواصل هذا المشروع الرامي إلى وضع كلّ النظريات حين التطبيق، دعم المدارس المهنية الجديدة من خلال مدنها بالتدريب والمواد الأساسية، فضلاً عن أنه جرى نقل التجربة اللبنانية إلى كل من المغرب، نيجيريا، ساحل العاج ومصر.

وتالياً ما تمتد فترة التسجيل في هذه الدارس المهنية من أيلول حتى تشرين الثاني، في حين أنّ فترة انتساب طلاب المدارس الرسمية قد تتواصل حتى شهر كانون الأول، علماً أنّه يفترض على هذه المدارس إرسال أسماء التلاميذ الراغبين في المشاركة إلى وزارة التربية بين نهاية كانون الأول وبداية كانون الثاني بعد انتهاء فترة التسجيل.

وبالنسبة إلى المدارس الخاصة، فتختلف فترات التسجيل من مدرسة إلى أخرى، لكنّ المعلوم أنّ الأخير يبدأ بين أيلول وكانون الأول.

أما الدروس التقنية، فتمتدّ على مدار كانون الأول، وتنتهي في نهاية حزيران.

وبعد انتهاء البرنامج، سيكون الطلاب على موعد مع تدريب إلزامي بين السنتين الأولى والثانية للمسار التعليمي الذي يخوضونه بموجب البرنامج، على أن يستغرق بين أسبوعين إلى ثمانية. والأهم من ذلك هو أنّ هذا التدريب سيكون جزءاً من التقييم أثناء الامتحان الرسمي.

أطلقت مؤسسة Schneider Electric «شنايدر إلكترونيك» برنامج «Seeds of hope» لمساعدة المخترعين في مجال الأعمال المهنية على بناء غدٍ باهر لأنفسهم.

ويهدف هذا البرنامج إلى دمج الشباب من الناجحين الاجتماعيين والمهنية، وذلك من خلال توفير بيئة مشبعة بمفاهيم الحرفية ومدارس مهنية تفتح الطريق أمام تحقيق ذلك. ومع نهاية حرب تموز 2006، وتحتدياً مع بداية العام 2007، بدأ العمل على هذا المشروع بالتعاون مع IECED، Semeurs d'avenir (النسخة اللبنانية من الجمعية)، وMediterranean ومؤسسة «شنايدر إلكترونيك» وبدعم من كل منها.

ويعمل إحصاء البرنامج التور، وضعت «شنايدر إلكترونيك» النظام التعليمي اللبناني نصب عينها وقوّرت التركيز على الشق التقني من التعليم، في محاولة منها لبناء مستقبل أفضل للشباب. وفي حين أنّ هذه المؤسسة معنية في توفير الهبات والتمويل للمواد والأدوات الكهربائية المعتمدة في المشروع، إلى جانب التدريب والتأهيل للمدربين بواسطة فريق EASTMED التابع لها، بما يفصح المجال أمام أفضل الطلاب لخوض غمار التدريب المهني مع أحد شركاء المؤسسة، نجحت IECED في أن تلعب دور الداعم الذي مدّ جسور التعاون بين المدارس المحلية، والشركات، الوزارات، والممولين ومديرية التعليم المهني والتقني في لبنان.

ومنذ تاريخ بدء العمل بهذا البرنامج حتى اليوم، خضع

المئة على صعيد تراكمي إلى 559732 دولاراً لغاية حزيران، من 509841 دولاراً في نهاية العام 2015.

من ناحية أخرى، انخفض متوسط قيمة المعاملة العقارية الواحدة في منطقة المتن إلى 195131 دولاراً في شهر حزيران، من 204237 دولاراً علماً أنه سجل تحسناً تراكمياً إلى 205832 دولاراً في نهاية النصف الأول من العام 2016، مقارنة مع 205516 دولاراً في نهاية 2015.

من منظار آخر، تراجع متوسط قيمة المعاملة العقارية الواحدة في منطقة جبعا إلى 131194 دولاراً في حزيران، من 178137 دولاراً في أيار، فيما سجل زيادة إلى 147701 دولار منذ مطلع العام، مقابل 134728 دولاراً في نهاية 2015.

واستناداً إلى إحصاءات نقابة المهندسين، ارتفعت مساحات البناء المرخصة، والتي تعكس توقعات مستوى العرض في القطاع

بيروت (678 متراً) والجنوب (577 متراً).